النهار

الرئيس سليمان يسلّم درعاً تكريمية الى السيد عدنان يوسف، وبدا أبو زكي. (دالاتي ونهرا)

إقرأ هذا الخبر على موقع النّهار: http://newspaper.annahar.com/article/114815

10 آذار 2014

لم تكن كلمات رئيس الجمهورية ميشال سليمان عادية خلال افتتاحه "ملتقى لبنان الاقتصادي"، اذ تضمنت جملة مواقف اقتصادية لو اغتنم اللبنانيون فرصة تطبيقها، لبات لبنان واحة اقتصادية، لا تضاهيها اي دولة مجاورة، حين قال: "لا بد من ان تتزامن هذه التنمية الاقتصادية والانمائية، مع تطبيق الخطط التي وضعناها للتطوير المجتمعي، ومتابعة تحديث النظم التربوية والشبابية، والتعجيل في اقرار سلسلة الرواتب، وتنفيذ الاصلاحات البنيوية والادارية المتلازمة معها. أما الأفضلية القصوى فيجب أن تعطى للمضي قدماً في مسيرة التنقيب عن النفط والغاز لاستثمار هذه الثروة التي أنعم الله علينا بها، مما سيفتح آفاقاً جديدة لتمتين الاقتصاد الوطني وتأمين راحة المواطنين ورفاههم".

رئيس الجمهورية افتتح السبت الماضي الملتقى الذي نظمته "مجموعة الاقتصاد والاعمال" في فندق "فور سيزنز"بمشاركة أكثر من 500 شخصية من لبنان والدول العربية، يتقدّمهم رئيس الحكومة تمام سلام، الرئيس فؤاد السنيورة، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع سمير مقبل، وعدد من الوزراء، الى الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية عمرو موسى، ووزير المال الأردني أمية طوقان، ووزير الاقتصاد الوطني الفلسطيني جواد ناجي.

ورأى انه "ليس من الصعب تأمين الأموال الضرورية لتمويل هذه البرامج، اذا أحسنّا اختيار سبل تأمين الموارد الملائمة لها بصورة واقعية، بغية عدم ارهاق الموازنة بالعجز والمديونية. واذا كان تمويل جزء كبير من المشاريع متاحاً عبر اشراك القطاع الخاص، فالعمل على استقرار التشريعات المتعلقة بالاستثمار، سيعزز الثقة بمؤسساتنا الوطنية ويحفز اللبنانيين المغتربين على المشاركة في انماء وطنهم الأم، شرط أن يتم تزويدهم المعلومات التي يحتاجونها عن مقوّمات الاقتصاد، وعن الحوكمة والادارة الرشيدة التي نعتمدها".

واعلن الرئيس سليمان عن اطلاق "اللامركزية الادارية الموسعة" بمشروعها المتكامل من القصر الجمهوري "خلال الأيام المقبلة"، داعياً الى "وضع سياسات اقتصادية جريئة وعقلانية واجراء اصلاحات شاملة ترمي الى زيادة الواردات وترشيد الانفاق، وعدم التمسك بالنماذج الاقتصادية

الميؤوس منها، مما يدفعنا الى التفكير الجدي في اعادة درس سياسة الدعم، وضرورة اعتماد أنماط الخصخصة الملائمة لبعض المرافق لتحسين نوعية الانتاج، وخفض كلفة الخدمات على المواطنين".

وكرّمت "الاقتصاد والأعمال" الرئيس التنفيذي لـ"مجموعة البركة المصرفية" والرئيس السابق لاتحاد المصارف العربية عدنان يوسف، و"شركة ماجد الفطيم" العقارية التي تسلّمها الرئيس الاقليمي للمشرق العربي وضاح الصلح.

أهمية معالجة الوضع الاقتصادي

وأجمعت كلمات المشاركين في حفل الافتتاح على اهمية معالجة الوضع الاقتصادي، واخراجه من "دوامة" تداعيات الازمة السورية التي تربض على حدوده الشمالية والشرقية، فضلاً عن ضرورة اخراج البلاد من التجاذبات الداخلية التي تنعكس سلباً على النمو الاقتصادي.

واشار رئيس اتحاد الغرف العربية الوزير السابق عدنان القصار الى "ان التحوّلات التي تشهدها بعض دولنا العربية تؤثر سلبياً على النمو الاقتصادي للمنطقة العربية في ظل تباين حاد بين هذه الدول، فيما تستمر التحديات الاقتصادية والاجتماعية في التفاقم الى مستويات تفوق المعدلات الحرجة التي كانت سائدة قبل عام 2011.

واشار الى "انخفاض معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي العربي من 3,9% عام 2012 الى 3,3% في 2013، في ظل احتمال استمرار التراجع الى نسبة 2,8% لسنة 2014 في حال استمرار الأوضاع السلبية".

اما رئيس اتحاد الغرف محمد شقير، فرأى أن "مصائب لبنان الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية باتت خارج امكانات القياس الدقيق، اذ ان احصاء الخسائر لم تعد عملية جمع بسيطة. فتم تسييس الاقتصاد ولم تعد المصلحة المشتركة مصلحة مشتركة. وما يؤلمنا اكثر هو الفرص السانحة التي أضعناها واستعضنا عنها بجدل عقيم لا يمت الى المصلحة الوطنية بصلة".

من جهته، رئيس جمعية المصارف فرنسوا باسيل أشار الى "ضعف النمو الذي يحتاج الى استثمارات محلية وأجنبية لا تزال غائبة ومُحجمة، وفي أفضل الأحوال غير كافية الا لتسيير أو صيانة ما هو قائم من مشاريع أو أعمال أو مؤسسات، وضعف العمالة اللبنانية التي ضاقت في وجهها حتى فرص الهجرة لأسباب تعود الى غياب الدولة واستمرار تحكّم سواها بالبلاد والعباد، كذلك الى فوضى العمالة السورية التي فاقمتها الأعداد الهائلة من اللاجئين الهاربين من أتون الجحيم السوري".

بدوره، لفت رئيس المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات "ايدال"، نبيل عيتاني، الى "تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة الى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في 2012 الى 3,5% من اجمالي حجم الاستثمارات في العالم، بعدما كانت 4,2% في 2010، رغم أن هذه المنطقة تضم 6% من مجموع الطاقة الاستهلاكية في العالم، وتملك مقوّمات هائلة، بدءاً من موقعها الجغرافي مروراً بحجم الأسواق فيها.

في الختام، اكد الرئيس التنفيذي لـ "الاقتصاد والاعمال" رؤوف أبو زكي "أن المؤتمر استثنائي في توقيته وظروف انعقاده، وفي حضور فخامة الرئيس سليمان له، وفي كونه أول مؤتمر لحكومة أطول أزمة وأقصر ولاية، آملين في أن تكون حكومة تهيئة الظروف المناسبة لحل الأزمة".

ودعا الى التركيز على "المهمات والتحديات التي تواجه الاقتصاد اللبناني في نطاق ما يمكن اعتباره "ادارة الأزمة"، عبر الاهتمام في صورة أفضل بالاقتصاد ومعالجة ملفات ضاغطة، مثل الأمن والطاقة والاصلاح، والافادة من تأليف الحكومة التي تشكل بقيادتها ومكوّناتها عنصراً ايجابياً، والتي تسمح بالتفاؤل الذي وحده يصنع المستقبل"، مشدداً على ضرورة التفاهم السياسي والتلاحم الوطني.